الاتحاد العام
الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

يلعب القطاع الخاص اليمني دوراً أساسياً ورائداً في الاقتصاد الوطني اليمني .
هدفنا زيادة دور الاتحاد العام والغرف في رفع مستوى الخدمات المقدمة القطاع الخاص .
من أجل رفع مستوى الدخل ومستوى معيشة المواطن اليمني.
رئيس الاتحاد محمد عبده سعيد

نشرة أقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
العدد الثالث /نوفبر 2024

مدراء العموم يناقشون ورقة عمل تحت عنوان العمل اللائق في النهج الترابطي HDP NEXUS

عقد صباح الخميس ٧ نوفمبر ٢٠٢٤ م اجتماع لمدراء عموم الغرف و ذلك عبر تطبيق الزوم.

وخلال الاجتماع استعرض الأستاذ محمد الصغير الشرعبي عضو مجلس إدارة الاتحاد نائب رئيس غرفة تعز ورقة عمل تحت عنوان العمل اللائق في النهج الترابطيHDP NEXUS.

وقد قدمت الورقة مفهوم العمل اللائق في النهج الترابطي، وركائزه واشتراطاته وأصحاب المصلحة وأدوار الفاعلين من المجتمع المدني ودور الغرف التجارية الصناعية و منظمات أصحاب الأعمال في هذا النهج الترابطي، كما سلطت الضوء على عدد من الجوانب المتعلقة بالعمل اللائق كآليات التنسيق لبرمجة المساعدات النقدية الإنسانية مع أنظمة الحماية الاجتماعية، إلى جانب تحويل دعم سبل العيش قصيرة الأجل إلى مبادرات توظيف طويلة الأجل تستجيب للسلام، بالإضافة لتحسين دور التشغيل والحماية الاجتماعية في إطار برنامج التنمية البشرية في المنطقة.

وقد قدمت عدد من المداخلات من قبل مدراء عموم الغرف حول الورقة أكدت على أهمية استفادة الغرف مما جاء فيها من محاور، والعمل على تنفيذ توصياتها.

كما تم في الاجتماع مناقشة دور الغرف والقطاع الخاص في تطوير أعمالهم و نشاطهم بما يؤدي إلى تحسين مستوى العاملين و رفع المستوى العلمي و العملي لهم، وكذلك تحسين الدخل وظروف العمل.

وشكر الأستاذ محمد محمد قفله مدير عام الاتحاد، الأستاذ محمد الصغير الشرعبي على تغطيته لهذا الموضوع الهام و ضرورة الاستفادة من توصياتها، و كذلك استمرار اجتماعات مدراء عموم الغرف لتبادل المعلومات والخبرات.

حضر الاجتماع عدد من مدراء إدارات الاتحاد.

مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار يوافق على مشروع قانون الاستثمار الجديد

شارك نائب رئيس الاتحاد، عضو مجلس إدارة الهيئة االعامة للأستثمار لأستاذ محمد محمد صلاح، في الاجتماع الذي عقد يوم يوم الثلاثاء ٢٥-١١-٢٠٢٤ برئاسة رئيس مجلس الوزراء، أحمد غالب الرهوي.

وخلال الاجتماع وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، على مشروع قانون الاستثمار، و أقرّ رفعه إلى مجلس الوزراء للمناقشة والإقرار، تمهيدًا لإحالته لمجلس النواب، واستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية لإصداره.

وكان مجلس الإدارة قد ناقش مشروع القانون المقدم من قبل وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار، المهندس معين المحاقري، ووزير المالية، عبد الجبار أحمد، والذي تم اعداده من قبل الجهات الحكومية المعنية، وبمشاركة القطاع الخاص والجهات الاخرى ذات العلاقة.

ويهدف القانون الجديد إلى تنظيم وتشجيع وجذب رؤوس الأموال اليمنية وغير اليمنية للاستثمار في الجمهورية اليمنية، في القطاعات الخاضعة لأحكام القانون بعد إصداره، في إطار السياسة العامة للدولة وأهداف وأولويات وموجهات الدولة والقيادة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار رئيس مجلس الوزراء، إلى أن الحكومة أولت في برنامجها العام عناية خاصة لمسار الاستثمار وآلية التعامل مع القطاع الخاص، وتذليل الصعوبات التي يواجهها وتوفير البيئة المشجعة على الاستثمار، معتبرًا مشروع القانون نجاحا للحكومة والقطاع الخاص، لافتا إلى أهمية إخضاع القانون بعد صدوره إلى المراجعة والتقييم المستمر لمعالجة أي أوجه قصور قد تطرأ أثناء تنفيذ بنوده.

وكان المهندس المحاقري، قد استعرض الجهود المبذولة في إعداد مشروع القانون الذي سيسهم في تخفيف الضغوط وتسريع الاجراءات

والمعاملات أمام المستثمرين وتعظيم استخدام المدخلات المحلية وتشجيع شركات المساهمة العامة، واستعرض أدوار مختلف الجهات الحكومية، لاسيما وزارة المالية والبنك المركزي اليمني والقطاع الخاص شركاء إعداد مشروع قانون الاستثمار، مبينا أن قوانين الاستثمار هي قوانين متحركة وخاضعة لتفاعلات ومتغيرات الواقع الاقتصادي، وقابلة للتعديل في حال استدعت الضرورة ذلك .

موضحاً: أنه سيتم إسناد القامون وتطبيقه العملي بعدد من مشاريع القوانين التي سيم رفعها قريباً.

وأشاد مجلس الادارة بالجهود المبذولة من قبل وزارتي الاقتصاد و الصناعة والاستثمار و المالية و الهيئة العام للاستثمار والقطاع الخاص في إعداد مشروع القانون الجديد، مؤكدا أهمية سرعة استكمال الإجراءات القانونية والدستورية اللازمة من قبل الحكومة ومجلس النواب لإصدار القانون واطلع المجلس على التقرير المقدم من قبل رئيس الهيئة العامة للاستثمار، ياسر المنصور، عن جاهزية الهيئة في مواكبة خطط الحكومة في الملف الإقتصادي.

تشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية

رئيس مجلس إدارة الاتحاد
أ.محمد عبده سعيد

تلعب الصناعات الغذائية دوراً محورياً في حياة المواطن والاقتصاد الوطني حيث تساهم في توفير الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، من خلال تغطية احتياجات السكان بالمنتجات محلياً، كما تؤدي إلى تخفيف العبء على الميزان التجاري وترفع الناتج المحلي الإجمالي، وتقلل فاتورة الاستيراد.

هذا إضافة إلى توفير الكثير من فرص العمل، كما ستساعد على تنشيط قطاعات النقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة وغيرها.

وقد كانت مجموعة من الشركات المحلية سباقة إلى البدء في التصنيع الغذائي، واستمرت على مدى سنوات تقدم سلعاً ذات جودة، واليوم تحقق الصناعات الغذائية اليمنية بمختلف انواعها تقدماً ملحوظاً وتتسع حصتها السوقية وهو ما يعزز مبدأ التنافسية وتحسين الجودة لكسب رضا المستهلك.

ففي الوقت الحالي تشكل الصناعات الغذائية حوالي ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما تشهد زيادة سنوية مضطردة، والمجال مفتوح للراغبين بالاستثمار في هذا القطاع، بفضل الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها اليمن من موارد طبيعية وقوى عاملة ماهرة وموقع استراتيجي، إضافة إلى السياسات الحكومية الداعمة لتوطين مثل هذه الصناعات.

من المتوقع نمو الصناعة الغذائية اليمنية المحلية على المدى المتوسط (٢٠٢٤-٢٠٢٦) الناتج عن زيادة الطلب المحلي عليها، الأمر الذي يتطلب توفير المزيد من الحوافز والتسهيلات الجمركية والضريبة لجذب المستثمر المحلي والخارجي والعمل على حل الإشكالات و المعوقات التي تواجه المنتج الملحي، كتوفير الطاقة وتطوير آليات التخزين والتبريد وتحسين وسائل النقل والمواصلات وغيرها.

وسيكون لزيادة إنتاج المواد الغذائية فوائد كثيرة منها تغطية احتياجات السوق إلى جانب تخفيض الواردات، وتشغيل العمالة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الاتحاد العام
الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

نشرة اقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
العدد الثالث/ نوفبر 2024

فعاليات وانشطه

نائب رئيس الاتحاد يزور كرنفال بيت الرحال « زينة حياة»

مناقشة تعزيز التعاون بين غرفة أمانة العاصمة وهيئة المواصفات والمقاييس

نائب رئيس الاتحاد يشارك في ورشة توطين إنتاج الطاقة الشمسية

اختتام الأسبوع العالمي لريادة الأعمال

الاتحاد ومنظمة العمل الدولية ينفذان الدورتين الثانية والثالثة من البرنامج التدريبي المتقدم في الطاقة الشمسية

الاتحاد ينظم ندوة تعريفية لرواد الأعمال تحت عنوان طريقك إلى الريادة

تدشين المبادرة الوطنية لدعم المنتج اليمني «هويتي يمني، منتجي وطني»

هيئة التحرير

الإشراف العام
رئيس الاتحاد
الأستاذ محمد عبده سعيد

رئيس التحرير
نائب رئيس الاتحاد
الأستاذ محمد محمد صلاح

مدير التحرير
محمد النظاري

الهيئة الاستشارية
الأستاذ محمد محمد قفله
المدير العام

الدكتور منصور البشيري
المستشار الاقتصادي
الأستاذ عصام الزبيري
مدير الإدارة التجارية
حبيب سلطان المخلافي
مدير العلاقات

تنسيق وإخراج
حنان الصلوي

الاتحاد العام
الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

نشرة أقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
العدد الثالث /نوفبر 2024

نائب رئيس الاتحاد يزور كرنفال بيت الرحال « زينة حياة»

زار نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية الأستاذ محمد محمد صلاح كرنفال بيت الرحال " زينة حياة" الذي افتتحه معالي نائب وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار، الأستاذ أحمد محمد الشوتري، والذي ينظمه بيت الرحال للمعارض بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة في نادي الوحدة الرياضي بصنعاء واستمر على مدى عشرة أيام.

وشهد الكرنفال مشاركة واسعة من شركات القطاع الخاص المتخصصة في الأغذية المنتجة محليًا والمستوردة، إلى جانب عروض من منتجات رواد الأعمال والأسر المنتجة وسيدات الأعمال، بالإضافة إلى المنشآت الصغيرة والناشئة.

وخلال حفل الافتتاح، أكد الأستاذ أحمد الشوتري التزام الحكومة بتشجيع المنتجات الوطنية وتسهيل كافة الإجراءات أمامها، مشيدًا بدور الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة وأعضائها من القطاع الخاص، الذين يساهمون في المهرجان بأحدث المنتجات ذات الأهمية للمستهلك، ويساهمون في تعزيز إمدادات السوق وتوفير السلع.

كما أثنى الشوتري على المشاركة الفعالة من قبل المنشآت الصغيرة ورواد الأعمال والحرفيين والأسر المنتجة، مؤكداً أن الوزارة ستوفر لهم الدعم اللازم وستعمل على تذليل العقبات التي تواجههم، بهدف تعزيز إنتاجهم واستدامة أنشطتهم.

بدوره، أكد الأستاذ محمد محمد صلاح: أن الاتحاد والغرف التجارية يشجعان مثل هذا النوع من المعارض والفعاليات التي يقيمها القطاع الخاص كونها تعكس مدى نشاطه وتسهم في تعزيز السوق بالمنتجات و بأسعار منافسة.

كما أشاد نائب رئيس الاتحاد بدور القطاع الخاص في تأمين سلاسل الإمداد للسوق وحرصه على توفير كافة السلع بسهولة ويسر، داعياً الحكومة إلى توفير بيئة استثمارية ملائمة للقطاع الخاص.

ويضم الكرنفال أربعة أجنحة متنوعة تشمل: جناح "سكر" للشوكولاتة والبسكويتات والحلويات والعصائر والمشروبات والمياه المعدنية والغازية، وجناح الرسم والتصاميم الاحترافية، وجناح الألعاب، بالإضافة إلى جناح المسرح المفتوح.

حضر من الاتحاد الأستاذ عصام الزبيري مدير الإدارة التجارية.

مناقشة تعزيز التعاون بين غرفة أمانة العاصمة وهيئة المواصفات والمقاييس

ناقش الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية اليمنية نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة مع الأستاذ سام البشيري المدير العام التنفيذي للهيئة اليمنية للمواصفات وضبط الجودة أوجه التعاون والتنسيق بين الاتحاد و الغرفة والهيئة وسبل تطويرها لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار لأنشطة القطاع الخاص وتنمية الإنتاج المحلي.

وركز اللقاء الذي عقد بمبنى الهيئة يوم الثلاثاء ٢٠٢٤/١١/٥م على سبل تطوير العمل المشترك بما يحقق المصالح الوطنية ويعزز حماية المستهلك اليمني. وفي اللقاء أكد الأستاذ سام البشيري حرص الهيئة على تقديم كافة أوجه لدعم والمساندة للتجار والمستوردين، موضحاً أن الهيئة تعمل بشكل مستمر على تحسين المعايير وتبسيط الإجراءات بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتلبية متطلبات السوق.

بدوره، أشاد الأستاذ محمد صلاح بالجهود الكبيرة التي تبذلها الهيئة، معبراً عن تقديره للكوادر المتميزة التي تساهم بفاعلية في تطوير معايير الجودة وتعزيز ثقة المستهلك اليمني، وأكد أن التزام القطاع الخاص بجودة المنتجات وسلامتها يأتي على رأس الأولويات، وأن التعاون المستمر مع المؤسسات الحكومية يمثل أساساً للحفاظ على استمرارية ونمو رأس المال الوطني.

شارك في اللقاء الأستاذ نصر محمد المطحني، عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية.

النمو المتسارع لاستخدام الطاقة المتجددة فى اليمن

احمد محمد زبارة
رئيس لجنة للطاقة المتجددة

تعتبر الطاقة المتجددة المستقبل العالمي للطاقة وكذا العامل المساهم في الحفاظ على البيئة, وصارت تحظى باهتمام مميز من جميع دول العالم دون استثناء وحالياً تحظى باهتمام المؤسسات و المنظمات الدولية.

وكانت اليمن من أوائل الدول العربية في استخدام الطاقة المتجددة والتي كانت في البداية الدولة الوحيدة التي استخدمت المخلفات البشرية والحيوانية في عملية التسخين بصورة رئيسيه, ومن ثم قامت باستخدام الطاقة الشمسية كضرورة حتميه لتوفير الطاقة لمحطات الاتصالات الريفية الصغيرة والتي كانت منتشرة في جميع مكاتب مؤسسة الاتصالات على مستوى الجمهورية.

والحقيقة أن عدم أنتشار الطاقة الشمسية وبالذات في المناطق الحضرية ناتج عن ميزة انخفاض التعرفة الكبير في سعر التيار (٤ ريال للكيلو وات) الواحد وكذا انخفاض سعر الوقود الأحفوري (سعر الجالون ٧٠٠ ريال) وحالياً فالأسعار المتوسطة ٢٥٠ ريال للشبكة العمومية و ٩٥٠٠ ريال للجالون من وقود الديزل والبترول).

وبحسب الإحصائيات من المجلس العالمي للطاقة الشمسية Global Solar council فإن إجمالي ما تم تركيبه عالمياً من الطاقة الشمسية خلال الـ ٦٨ سنة الماضية وصل إلى ١ تيرا وات، في حين ما تم تركيبه خلال السنتين الماضيتين وصل إلى الضعف، كما أن الرقم المخطط له سيصل في عام ٢٠٣٠ إلى ٣ أضعاف بحسب نفس المصدر.

وبرغم هذه الميزة في انخفاض التعرفة والوقود إلا أنها كانت مانعاً في توسيع انتشار الطاقة الشمسية.

و عموماً فهناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في انتشار الطاقة المتجددة (الشمسية) وزيادة الطلب عليها، يمكن تلخيصها في التالي: الحاجة والضرورة الماسة للحصول على الطاقة في ظل توقف المحطات الرئيسية لتوليد التيار وانعدام الوقود بسبب الحصار الذي تم على اليمن وعدم السماح بدخول المشتقات النفطية وكذا استهداف الموانئ والمطارات اليمنية.

هذا بالإضافة لظهور مجموعة من المستثمرين اليمنيين (يستحقون كل الشكر والتقدير) الذين تحدوا الظروف والموانع من دخول البضائع إلى اليمن بسبب الحظر الذى فرضته الحرب بإغلاق (الموانئ والمطارات)، وكانت الطريق الوحيدة هي النقل البرى، و رغم المشاق والصعاب التي تمثل مخاطرة لا يستهان بها, إلا أن المستثمرين استوردوا بملايين الدولارات، حيث وصل إجمالي الطاقة التي استوردت إلى ٤ جيجا وات.

كما ساعد قيام الحكومة بدعم مميز للطاقة الشمسية من خلال إصدار قرار الإعفاء للطاقة الشمسية وبعض ملحقاتها من الرسوم الجمركية وكان هذا حافزاً للمستثمرين المتخصصين في الطاقة الشمسية لزيادة استثماراتهم متجاهلين بذلك كل الصعاب والمخاطر.

الشكر والتقدير لرئيس الاتحاد ونائبه ومديره العام على التوجيه بتأسيس لجنة الطاقة المتجددة التي صارت عاملاً مساهماً في توسيع انتشارها.

الاتحاد العام
الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

نشرة اقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

العدد الثالث/ نوفبر 2024

نائب رئيس الاتحاد يشارك في ورشة توطين إنتاج الطاقة الشمسية

شارك نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية الأستاذ محمد محمد صلاح الخميس ٧-١١-٢٠٢٤، في ورشة عمل حول توطين إنتاج الطاقة الشمسية لتلبية احتياجات المصانع المحلية من الطاقة الكهربائية بالنظام الهجين التي نظمتها وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار بحضور ممثلي شركات إنتاج الطاقة الشمسية والمصانع المحلية والبنوك.

وخلال افتتاح الورشة، أشار وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار، المهندس معين هاشم المحاقري، إلى أن هدف الورشة هو التشبيك بين منتجي الطاقة المتجددة والمصانع المحلية لإقامة محطات توليد بالطاقة الشمسية في المصانع وتخفيف كلفة الوقود والتحول إلى الطاقة المتجددة وفق آليات سداد مبسطة لا تكلف المصانع أي أعباء إضافية لتوفير مبالغ مالية كبيرة كانت تنفق في شراء الديزل والمازوت، مؤكدا أن الوزارة ستكون الضامنة للاتفاقيات بين شركات الطاقة الشمسية والمصانع.

وشدد على الاستفادة من التطور الهائل في مجال صناعة الطاقة الشمسية وضرورة تحول المصانع المحلية من الاعتماد على الطاقة التقليدية إلى الطاقة المتجددة لما له من أهمية في خفض تكلفة الإنتاج وتعزيز قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة في إطار خطط واسعة للوزارة وحكومة التغيير والبناء لتحسين الوضع الصناعي والاستثماري وحماية المنتج المحلي وإحداث نشاط صناعي من خلال الشراكة والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص.

وأوضح الوزير المحاقري أن مشكلة الطاقة في بلادنا تمثل عائقًا كبيرًا أمام المشاريع الصناعية نظراً لتكلفتها الكبيرة، وأن التحول إلى الطاقة المتجددة من أهم الحلول للتغلب على هذه المشكلة، متطرقاً إلى التجارب الناجحة لعدد من المصانع والشركات المحلية وما أسهم فيه من تخفيف كلفة الإنتاج.

ونوه بما يتضمنه مشروع قانون الاستثمار الجديد من حوافز غير مسبوقة للمستثمرين وإعفاءات لشركات الطاقة المتجددة والمصانع المتحولة للعمل بالطاقة النظيفة، وكذا مشروع التحفيز الاقتصادي الذي أعدته الوزارة وعرضته على الحكومة لإقراره والبدء في تنفيذ خطواته التي ستنعكس بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي من خلال استنهاض المقدرات المحلية والحفاظ على رأس المال الوطني.

وفي الورشة، التي حضرها رئيس مجلس إدارة شركة كمران للصناعة والاستثمار محمد الدولة ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار "شبام" عبدالله مسفر الشاعر، أشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار ياسر المنصور، إلى أهمية مشروع توطين إنتاج الطاقة الشمسية والتعاون من أجل المضي بهذا المشروع الاستراتيجي للتخفيف من أعباء الوقود التي تثقل كاهل القطاع الصناعي في اليمن.

من جهته، أشار رئيس مجلس إدارة المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الإسمنت، يحيى صالح عطيفة، إلى أن المؤسسة لديها خطط طموحة بدعم من وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار للتحول التدريجي نحو استخدام الطاقة المتجددة، لافتاً إلى أن هذا المشروع سيمثل نقلة كبيرة للمؤسسة لتخفيف الأعباء المالية التي تنفقها على شراء الديزل والمازوت وسيسهم في تخفيف كلفة الإنتاج وتقديم منتجات إسمنتية ذات جودة وتتناسب مع وضع المواطن.

إلى ذلك أشاد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة علي الهادي، باهتمام وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار بمثل هذه المواضيع التي تلامس هموم القطاع الصناعي واستشعارها لما يواجه هذا القطاع من مشاكل والإسهام في حلها.

كما قدّمت عدد من شركات إنتاج الطاقة الشمسية نماذج لمشاريع ناجحة لإنتاج الطاقة لعدد من المصانع ، كما استعرض عدد من أصحاب الشركات والمصانع تجاربهم في التحول إلى

الطاقة الشمسية واسترداد التكلفة المالية لتلك المشاريع خلال فترة قصيرة.

فيما قدم ممثلو البنوك برامج القروض للقطاع الصناعي والتجاري لتمويل مشاريع التحول نحو الطاقة المتجددة.

وخلال الورشة عمّد وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار اتفاقية بين شركة للطاقة الشمسية وإحدى الشركات الصناعية لإنتاج كهرباء بطاقة ١٥ ميجا وات.

الاتحاد ينظم ندوة تعريفية لرواد الأعمال تحت عنوان طريقك إلى الريادة

بمناسبة الأسبوع العالمي لريادة الأعمال أقام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية يوم الخميس ٢١-١١- ٢٠٢٤م ندوة تعريفية تحت عنوان طريقك إلى الريادة.

وقد هدفت الندوة إلى تعريف ٣٢ متدرباً ومتدربة بماهية ريادة الأعمال، واطلاعهم بأساسيات بدء المشاريع، وتوجيههم إلى الطريق الصحيح لتحقيق النجاح، إلى جانب تقديم أدوات واستراتيجيات عملية لتحقيق أهدافهم.

وخلال افتتاح الندوة: أكد نائب رئيس الاتحاد الأستاذ محمد محمد صلاح: أن الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية يولي اهتماماً كبيراً لرواد الأعمال، و يعمل على تلمس المشاكل والمعوقات التي تواجه أنشطتهم الناشئة، و مساعدتهم في تجاوز التحديات والصعاب وذلك عبر إدارة رواد الأعمال في الاتحاد.

بدوره: أثني مدير عام الاتحاد على الحماس الذي أبداه المشاركون لحضور الندوة والذي يعبر عن طموحهم الكبير لبدء المشاريع من خلال التعرف على الخطوات المطلوبة، كي ينطلقوا إلى مشاريعهم بشكل سليم.

وتقام الدورة بقيادة الأستاذة رنا الجعوني، مديرة شئون الغرف في الاتحاد والمدرب عبدالعزيز الحاشدي و بالتعاون مع الأستاذ أحمد الأديمي مدير إدارة رواد الأعمال، و الأستاذ رامي ناشر مدير مركز المعلومات في الاتحاد.

وقد عبر المشاركون في الندوة عن استفادتهم من محاورها، حيث تعرفوا على مبادئ وأساسيات مهمة ستطور معارفهم حول ريادة الأعمال وإنشاء المشاريع، فكل فكرة عظيمة تبدأ بخطوة صغيرة.

حضر الندوة الأستاذ عصام الزبيري مدير الإدارة التجارية، والأستاذة منال الثور نائب رئيس لجنة سيدات الأعمال.

تدشين المبادرة الوطنية لدعم المنتج اليمني «منتجي وطني» بحضور رسمي رفيع

في إطار التعاون بين الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية والجمعية اليمنية لحماية المستهلك، وبدعم من وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار، دشن صباح يوم الأحد 2024/12/8 المبادرة الوطنية لدعم المنتج اليمني، تحت شعار «هويتي يمني... منتجي وطني».

وبرعاية معالي الوزير الأقتصاد والصناعة والاستثمار المهندس أحمد غالب الرهوي والشورى الأستاذ محمد حسين

وقد أكد مدير عام الاتحاد الأستاذ محمد محمد قفله: أن الاتحاد والجمعية سيقومان بتنفيذ حملة إعلانية وتسويقية وتوعوية بأهم المنتجات اليمنية ومستوى جودتها .

وبين أن المبادرة ستتضمن عقد عدة لقاءات تشاورية وورش عمل واجتماعات مع المنتجين والمصنعين وشركات القطاع الخاص التي كان لها دور رائد في اقتحام مجال الإنتاج الوطني إلى دعم هذه الفعالية الاقتصادية الكبيرة لأنها مبادرة وطنية تهدف إلى تشجيع شركات القطاع الخاص العاملة في مجال الإنتاج، وتعزيز الثقة المستهلك بالمنتج الوطني.

هويتي يمني .. منتجي وطني
My identity is Yemeni, An national product

اختتام الأسبوع العالمي لريادة الأعمال

نفذ مركز دعم الأعمال BSC أحد مشروعات نادي الأعمال اليمني YBC منصة اختتام فعاليات الأسبوع العالمي لريادة الأعمال ٢٠٢٤ بحضور كل من معالي وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار المهندس معين هاشم المحاقري ومعالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المهندس سمير محمد باجعالة والمدير العام للاتحاد العام للغرف الصناعية والتجارية الأستاذ محمد قفله والمهندس محمد حسين مستشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والأخوة أعضاء مجلس إدارة نادي الأعمال اليمني الدكتور محمد الآنسي رئيس المجلس، الدكتور نبيل الحظا الأمين العام، الدكتور محمد حمنه الأمين العام المساعد، الأستاذ رضوان عبد الحق المسؤول المالي والمهندس سمير الحضرمي العضو المنتدب وحضور مهيب من ممثلي البنوك وشركات القطاع الخاص.

حيث أكد الوزير المحاقري في كلمته جهود الوزارة الحثيثة لدعم المشاريع الريادية والمساعدة في تقديم التسهيلات اللازمة لممارسة أنشطتهم وأعمالهم وبما يخدم القطاع الخاص.

هذا الحدث الذي نظمه مركز دعم الأعمال مثّل تتويجًا للجهود المبذولة خلال أسبوع مليء بالإبداع والابتكار والتأهيل والتدريب، حيث عُرضت أبرز المشاريع الريادية التي تمثل طموحات الجيل الجديد من رواد الأعمال في اليمن.

نشرة أقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
العدد الثالث /نوفبر 2024

أسعار السلع لشهر أكتوبر ٢٠٢٤م وفقاً لموقع منظمة الفاو

البلد	السلعة	USD سعر الطن
الأرجنتين	ذرة	٢٠٧/٩٢
	قمح	٢٤٢/٠١
أستراليا	لحوم أبقار	٦٠٩٨/١٨
	لحوم أغنام	٣١٥٤/٩٢
	قمح	٢٥٤/٣٠
منطقة البحر الأسود	ذرة	٢١٦/٥٢
	قمح	٢١٨/٥٢
البرازيل	لحوم أبقار صغير	٤٤٧٨/٣٥
	لحوم أبقار كبير	٢٤٧١/٠١
	دواجن	١٨٨٠/٥٥
	ذرة	٢١٣/٢٢
كندا	قمح	٢٧١/٦٧
أوروبا و أوقيانوسيا	مسحوق حليب مدخن	٢٨١٨/٢٤
	مسحوق حليب	٣٩١٠/٤٢
الاتحاد الأوروبي فرنسا	قمح	٢٤٩
الهند	أرز	٤١٦
كازاخستان	قمح	٢٠١
نيوزيلاند	لحوم أغنام	٧٣٨٤/٤٤
باكستان	أرز	٤١٨/٥٠
	أرز بسمتي أبيض ممتاز	٩٠٠/٧٥
جمهورية روسيا الاتحادية	قمح	٢٣٥/٧٤
تايلاند	أرز ٢٥٪	٥٠١
	أرز ٥٪	٥١٧
	أرز عطري ١٠٠٪	١١٥٢/٦٧
	أرز لزج	٩٤٢
	أرز مسحوق	٥٣٦/٦٧
	أرز درجة اولى	٤٤٥/٢٣
	رز تايلندي أبيض ١٠٠٪	٥٣٢

أسعار السلع لشهر أكتوبر ٢٠٢٤م وفقاً لموقع منظمة الفاو

البلد	السلعة	USD سعر الطن
أوكرانيا	ذرة	٢١٦/٥٢
	قمح	٢١٨/٥٠
الولايات المتحدة	لحوم أغنام	٩٦٢٠
	لحوم أبقار	٩٧٣٨
	سكر	٤١٦
	دواجن	١٣٢٥
	أرز كاليفورنيا	٨٥٥/٧٥
	أرز رقم ٢ طويل الحبة	٧٥٠/٥٠
	فول الصويا	٤٧٢
	ذرة	١٩٠/٠١
	فول الصويا رقم ١	٥٩٢/٣٠
	قمح أحمر قاس رقم ٢	٢٣٣/٥١
	ذرة رقم ٢ أبيض	١٤٥/٨٢
أوروجواي	أرز	١٤٥/٨٢
فيتنام	أرز مكسور ٢٥٪	٧٨٥
	أرز مكسور ٥٪	٤٩٥

ارتفاع أسعار مجموعة من السلع الأساسية يدفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأغذية إلى أعلى مستوى له في خلال ١٨ شهرًا

حقق متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية في أكتوبر ٢٠٢٤، ارتفاعاً بنسبة ٢ ٪ عن مستواه المُراجع في سبتمبر وهو الأعلى منذ أبريل ٢٠٢٣، وقد ارتفعت أسعار جميع السلع الأساسية في المؤشر، باستثناء اللحوم، حيث سجّلت الزيوت النباتية الزيادة الأعلى بنسبة ٧,٣ ٪، ومقارنةً بالمستويات التاريخية، كان مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية أعلى بنسبة ٥,٥ ٪ من قيمته المقابلة قبل عام من الآن، إنما بقي أقل بنسبة ٢٠,٥ ٪ من الذروة التي بلغها في مارس ٢٠٢٢.

كما ارتفع متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب في أكتوبر، بزيادة قدرها (٠,٨ ٪) عن مستواه في سبتمبر ، لكنه ما زال أقل بمقدار (٨,٣ ٪) من قيمته في أكتوبر ٢٠٢٣. وارتفعت الأسعار العالمية للقمح للشهر الثاني على التوالي، ما يعكس بشكل رئيسي الشواغل المتصلة بالأحوال المناخية غير المواتية التي تؤثر على زراعة المحصول الشتوي في عدد من البلدان المصدّرة الرئيسية في النصف الشمالي من العالم، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. إضافةً إلى ذلك، فإن إعادة اعتماد سعر أدنى غير رسمي في الاتحاد الروسي وتصاعد التوترات في منطقة البحر الأسود ولّدا ضغوطات أفضت إلى ارتفاع الأسعار. وقد واصلت الأسعار العالمية للذرة اتجاهها التصاعدي في أكتوبر، مدفوعةً في جزء منها بارتفاع الطلب المحلي في البرازيل والتحديات المتصلة بالنقل في بعض أجزاء من البلاد بفعل تدني منسوب مياه الأنهار. كما ساهمت أيضًا ظروف الجفاف التي أعاقت الزراعة في الأرجنتين والطلب المطرد على الذرة الأوكرانية في ارتفاع الأسعار.

وبالنسبة للحبوب الخشنة الأخرى، فقد ارتفعت الأسعار العالمية للشعير فيما تراجعت الأسعار العالمية للذرة الرفيعة، بينما وانخفض مؤشر أسعار المنظمة لعموم أسعار الأرزّ بنسبة ٥,٦ ٪ في أكتوبر، ما عكس انخفاض أسعار الأرزّ من نوع إنديكا مدفوعًا بتوقعات زيادة التنافس بين المصدّرين بعدما رفعت الهند القيود المفروضة على تصدير الأرزّ غير المكسور.

وفيما يخص أسعار الزيوت النباتية فقد ارتفعت بحسب المؤشر في أكتوبر، بما نسبته (٧,٣ ٪) مقارنةً بشهر سبتمبر مسجلة بذلك أعلى مستوى لها خلال سنتين؛ وكان هذا الارتفاع مدفوعًا بأسعار أعلى لزيوت النخيل والصويا ودوّار الشمس وبذور اللفت.

الاتحاد العام
الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

نشرة اقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

العدد الثالث/ نوفمبر 2024

كما ارتفعت الأسعار الدولية لزيت النخيل للشهر الخامس على التوالي في أكتوبر، مدفوعةً إلى حدّ كبير بالشواغل بشأن إنتاج أدنى من المتوقع تزامنت مع تراجع موسمي متوقع في البلدان المنتجة الرئيسية في جنوب شرق آسيا، كذلك، واصلت الأسعار العالمية لزيوت دوار الشمس وبذور اللفت ارتفاعها، مدفوعة بشكل رئيسي بتوقعات انخفاض الإمدادات بفعل مستوى إنتاج أدنى من المتوقع في الفترة ٢٠٢٥/٢٠٢٤، في الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار العالمية لزيت الصويا نتيجة ارتفاع الطلب العالمي وسط إمدادات محدودة من الزيوت النباتية البديلة.

وفيما يخص أسعار منتجات الألبان فقد ارتفعت في أكتوبر بنسبة (١,٩ ٪) عن مستواها في سبتمبر، وأعلى بمقدار (٢١,٤ ٪) من قيمته قبل عام من الآن، وسجّلت الأسعار الدولية للأجبان الزيادة الأكبر، الأمر الذي عكس محدودية توافر الإمدادات لتلبية الطلب على استيراد الإمدادات الفورية وسط ارتفاع المبيعات الداخلية، خاصة في الاتحاد الأوربي، حيث تراجع إنتاج الحليب على أساس موسمي، كما ارتفعت أيضًا الأسعار العالمية للزبدة في أكتوبر للشهر الثالث عشر على التوالي، مدفوعةً بارتفاع الطلب الداخلي، ومحدودية قوائم الحصر، وتدني مستوى الحليب موسميًا في أوروبا الغربية، وفي المقابل، تراجعت أسعار الحليب المجفف، خاصة الحليب المجفف الكامل الدسم، بفعل ارتفاع الإنتاج الموسمي للحليب في أوسيانيا والطلب العالمي الضعيف على جانب الاستيراد.

وقد انخفض متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم في أكتوبر بشكل هامشي بلغ (٠,٣ ٪) عن قيمته المراجعة في سبتمبر وبما مقداره (٧,٥ ٪) عن مستواه قبل عام من الآن، وقد شهدت الأسعار الدولية للحوم الدواجن الانخفاض الأكبر، الأمر الذي يعكس زيادة في عمليات الذبح في أوروبا الغربية وسط طلب محلي وخارجي ضعيف، كما تراجعت الأسعار العالمية للحوم الدواجن بشكل طفيف بفعل الضغوطات الناجمة عن ارتفاع الإمدادات المعدة للتصدير من قِبل المنتجين العالميين الرئيسيين، وبقيت الأسعار العالمية للحوم الأغنام مستقرة إلى حدّ بعيد، فيما عوّض الارتفاع الكبير في الطلب العالمي عن الارتفاع في إمدادات الموسم الجديد من أوسيانيا، وفي المقابل، ارتفعت الأسعار الدولية للحوم الأبقار بشكل معتدل، مدفوعةً بعمليات شراء دولية أعلى.

كذلك ارتفعت أسعار السكر في أكتوبر بزيادة قدرها (٢,٦ ٪) عن مستواها في سبتمبر، مسجلة زيادة للشهر الثاني على التوالي، لكنه ما زال أقل بما مقداره (١٨,٦ ٪) من قيمته قبل عام من الآن. كما أن استمرار الشواغل بشأن توقعات الإنتاج للفترة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ في البرازيل، إثر فترةٍ ممتدة من ظروف الطقس الجافة، أدى إلى ارتفاع أسعار السكر في أكتوبر. إضافةً إلى ذلك، ساهم ارتفاع الأسعار الدولية للنفط الخام، الذي يحفّز اتساع استخدام قصب السكر من أجل إنتاج الإيثانول في البرازيل، في ارتفاع الأسعار، غير أن تراجع الريال البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي وتحّسن تساقط الأمطار في المناطق الزراعية الجنوبية الرئيسية في البرازيل في أواخر أكتوبر حدّا من الارتفاع الإجمالي في الأسعار العالمية للسكر.

* خلافاً لسائر مجموعات السلع، لا تكون معظم الأسعار المستخدمة في حساب مؤشر المنظمة لأسعار اللحوم متاحة في الوقت الذي يُحسَب ويُنشَر فيه مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء، وبالتالي تُشتَق قيمة مؤشر أسعار اللحوم للأشهر الأخيرة من خليط من الأسعار المتوقَّعة والملحوظة. ويمكن أن يتطلَّب ذلك في بعض الأحيان تعديلات كبيرة في القيمة النهائية لمؤشر المنظمة لأسعار اللحوم، ويمكن أن يؤثّر ذلك بدوره على قيمة مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء.

في نوفمبر ٢٠٢٤، تمّت مراجعة مؤشر أسعار اللحوم لزيادة دقته في تبيان منتجات اللحوم الرئيسية المتداولة على المستوى الدولي، وتراعي هذه المراجعة التعديلات التاريخية في الأسعار المحددة التالية: جرت مواءمة أسعار لحوم الدواجن البرازيلية مع التعريفات التي قدّمتها الحكومة الوطنية (المصدر: Comex Stat)؛ باتت أسعار لحوم الأبقار الأسترالية منبثقة من قِيم التسليم على ظهر السفينة، وفقًا لتقارير إدارة اللحوم والثروة الحيوانية في أستراليا؛ وتمّت مراجعة أسعار لحوم الأغنام الأسترالية للتركيز على منتج الأغنام الثقيلة الوزن (المصدر: إدارة اللحوم والثروة الحيوانية في أستراليا)، والتي تعكس حالة سوق التصدير بشكل أفضل؛ وجرى تحديث أسعار لحوم الأغنام في نيوزيلندا لاستخدام متوسط قيمة تصدير الأغنام (المصدر: AgriHQ).

نائب رئيس الاتحاد يشارك في اللقاء التشاوري لمصنعي ومستوردي السيراميك والرخام

شارك نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية الأستاذ محمد محمد صلاح في اللقاء التشاوري التنسيقي لمصنعي ومستوردي السيراميك والرخام الذي عقدته وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار والهيئة العامة للاستثمار و حضره عدد من رجال الأعمال مستوردي السراميك وشركات إنتاج السيراميك والرخام.

وخلال اللقاء أكد معالي وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار المهندس معين المحاقري أهمية تشجيع وتطوير صناعة السيراميك والرخام والاستفادة من المخزون الكبير من المواد الخام الأولية لهذه الثروة القيمة في البلاد.

وأوضح الوزير المحاقري: أن الهدف من اللقاء التشاوري تقييم وضع القطاع الاقتصادي والتشارك في الآراء حول أفضل الطرق والأساليب لتطوير هذه الصناعة القائمة على المواد الخام المحلية التي تتمتع بجودة عالية وأشكال جمالية تستطيع الاستحواذ على حصصها الكبيرة في الأسواق الإقليمية والعالمية والخروج برؤى واضحة لوضع الخطط المناسبة للحفاظ على الصناعة المحلية وتطويرها وتشجيع المستوردين على التوجه نحو الإنتاج المحلي.

وأشار إلى أن الوطن يمتلك المقومات لتحويل قطاع السيراميك والرخام إلى أهم الموارد الاقتصادية، مؤكداً المسؤولية المشتركة للحكومة والقطاع الخاص في هذا الجانب والعمل معا لتطوير الوضع الاقتصادي في البلاد.

ونوه وزير الاقتصاد إلى حزمة التسهيلات الكبيرة التي يتضمنها قانون الاستثمار الجديد لتشجيع الاستثمارات الصناعية والإنتاجية وخصوصا القائمة على المواد الخام الأولية المحلية، بالإضافة إلى الحوافز الكبيرة للمستثمرين في مجال الطاقة التي يحتاجها النشاط الصناعي.

ولفت إلى أن الوزارة تعمل حالياً بالشراكة والتعاون مع وزارة النقل والأشغال العامة على تصحيح أوضاع القطاع العقاري الذي أصابه الركود وتعديل قانون البناء ولائحته.

وأكد الاستعداد لتذليل الصعوبات أمام شركات تصدير الأحجار التي تصدر أحجار الزينة ومساعدتها على تطوير وتوسيع أنشطتها لتحقيق قيمة مضافة من صادراتها على الاقتصاد المحلي.

وخلال اللقاء أكد نائب رئيس الاتحاد الأستاذ محمد محمد صلاح: أن أهمية هذا اللقاء تأتي من كونه جاء مواكباً لورشة توطين إنتاج الطاقة الشمسية، التي استضافتها الوزارة والهيئة وتبين خلالها أن هناك حلولاً عملية ومستدامة للطاقة المتجددة ستعمل على تخفيض الكلفة الإنتاجية وبالتالي تحسين أسعار المنتجات.

موضحاً: أن هذه الخطوة من أهم الخطوات التي ستساهم في تشجيع المنتج الوطني، و تطويره.

كما أثنى صلاح: على الجهود المتواصلة التي يبذلها معالي وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار في معالجة الإشكاليات والمعوقات التي تواجهها الصناعات المحلية.

ودعا الجميع إلى توحيد الجهود ومساندة الخطط الطموحة لحكومة التغيير والبناء في دعم عجلة التنمية وتحسين الاقتصاد الوطني.

بدوره أشار وكيل الوزارة لقطاع الصناعة أيمن الخلقي إلى التسهيلات التي تقدمها الوزارة للمستثمرين والمصنعين المحليين بمنح أراضي انتفاع في المنطقة الصناعية بالحديدة.

فيما استعرض رئيس الهيئة العامة للاستثمار ياسر المنصور، الفرص الاستثمارية الواعدة في مجال صناعة السيراميك والرخام في البلاد، مبيناً أن أمام رأس المال الوطني فرصاً كبيرة للاستثمار في هذا القطاع.

بدورهم أكد أصحاب شركات إنتاج واستيراد السيراميك والرخام استعدادهم للعمل جنباً إلى جنب مع الوزارة والحكومة للتغلب على الصعوبات والعراقيل والإسهام في النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد.

وأقر الاجتماع تشكيل فريق عمل مصغر من الوزارة والغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة وممثلي شركات الإنتاج المحلية والمستوردين لوضع مقترحات لخطط النهوض بتطوير صناعة السيراميك والرخام.

الاتحاد العام
الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

نشرة أقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
العدد الثالث /نوفبر 2024

الإنتاج المحلي: العوامل المؤثرة والسياسات اللازمة

د.منصور علي البشيري
المستشار الاقتصادي للاتحاد

يأخذ موضوع الإنتاج المحلي من السلع والخدمات المختلفة وسبل تنميتها وتطويرها أهمية كبيرة على مستوى دول العالم المختلفة المتقدمة منها والنامية، كون الإنتاج المحلي يعد بمثابة المؤشر الصحي للاقتصاد الوطني والذي يبين مدى التحسن أو التدهور والاعتلال في البنيان الاقتصادي، كما يعبر وبوضوح عن مدى استقلالية الاقتصاديات وسيادة الدول وقدرتها على الاعتماد على نفسها، وبما يعزز من أمنها الاقتصادي والاجتماعي ويجعلها أقل تأثراً بالتغيرات الإقليمية أو الدولية.

كما يساهم الإنتاج المحلي في تنويع الاقتصاد وزيادة مصادر الدخل، مما يجعل الاقتصاد الوطني أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، فضلاً عن توفير وخلق فرص العمل الجديدة وبالتالي الحد من معدلات البطالة والفقر بين السكان، وتحسين مستوى للمواطنين من خلال زيادة الدخول، وتوفير المزيد من السلع والخدمات اللازمة للوفاء باحتياجات السكان.

حوافز مطلوبة

ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية الرامية إلى زيادة مستويات الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات المختلفة وفي كافة القطاعات الإنتاجية، فإنه من المهم العمل على تطوير نظام بيئي محفز للأعمال في القطاعات الإنتاجية المختلفة يرتكز على أساس تبني الحكومات المختلفة استراتيجيات داعمة للإنتاج المحلي تقوم بضمان استدامة تنمية رأس المال الوطني واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتنمية الموارد البشرية والموارد الإنتاجية الطبيعية المتاحة وتهيئة الأطر التنظيمية والمؤسسية اللازمة، فضلاً عن ضرورة إرساء معايير الجودة الدولية وتحسين القدرات التنافسية للمنتجين على المدى الطويل.

تغيرات متواصلة

وقد شهد أداء القطاعات الإنتاجية السلعية العديد من التغيرات خلال السنوات الماضية، جراء تغير العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية في اليمن، حيث عمل المنتجون المحليون في ظل بيئة إنتاجية غير مستقرة من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية، وفي ظل محدودية الخدمات الأساسية اللازمة للعمليات الإنتاجية والخدمية كالكهرباء والمياه والموانئ والمطارات والطرقات وغيرها، بالإضافة الى الاختناقات المتكررة في مصادر الطاقة من المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل المصانع والآلات ووسائل النقل المختلفة. ومع ذلك فقد تكيفت الكثير من المنشآت الإنتاجية مع هذه الظروف من خلال استخدامها وسائل متعددة للاستمرار في النشاط الاقتصادي وتوفير السلع والخدمات مثل: الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً، وتغيير مصادر الطاقة المستخدمة واستخدام طرق بديلة لتوفير المدخلات الإنتاجية وتوزيع السلع والخدمات في كافة المحافظات اليمنية، فضلاً عن قيام العديد من المؤسسات الخاصة بتغيير نشاطها وبما يتواكب مع احتياجات السوق المستجدة.

وخلال السنوات الماضية ارتفعت قيمة ناتج قطاع الصناعات التحويلية من ٦٠٢ مليار ريال عام ٢٠١٣ إلى ٨٢٣ مليار ريال عام ٢٠٢٢ وبالتالي ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,١٪ إلى ٩,٥٪ خلال نفس الفترة، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع البناء والتشييد والذي ارتفعت مساهمته من ٤٪ إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، ووصلت مساهمة قطاع المياه والكهرباء إلى ١٪ عام ٢٠٢٢.

أهمية كبير

من ناحية ثانية، تبرز أهمية القطاعات الإنتاجية السلعية في توظيف الأيدي العاملة، حيث تشير البيانات إلى أن القطاعات الإنتاجية توظف حوالي ٤٤٪ من إجمالي العمالة في الاقتصاد (باستثناء العاملين لحسابهم الخاص)، حيث يوظف القطاع الزراعي حوالي ٢٩٪ من العمالة وبإضافة العاملين لحسابهم الخاص ترتفع مساهمة القطاع الزراعي في توظيف العمالة إلى حوالي ٤٠٪، فيما يستوعب قطاع الإنشاءات حوالي ٩٪ من إجمالي العمالة، ويساهم قطاع الصناعة والتعدين بتوظيف ٦٪ من إجمالي العمالة.

بيانات وإحصاءات

أما بالنسبة لمدى كفاية الإنتاج المحلي في تلبية احتياجات السكان من السلع والمنتجات المختلفة، فتشير البيانات المتاحة إلى أن القطاعات الإنتاجية الأساسية (الزراعة والصيد، الصناعات التحويلية) تقوم بتوفير حوالي ٤٩٪ فقط من احتياجات السكان من السلع والمنتجات المختلفة، وهذا يعني أن هناك إشكالية كبيرة يعاني منها الاقتصاد اليمني بالنسبة لموضوع الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الكلي والقطاعي، حيث يقوم القطاع الزراعي بتوفير حوالي ٨٢٪ من الاحتياجات السكانية من السلع والمنتجات الزراعية المختلفة ويحقق الاكتفاء الذاتي في العديد منها مثل: الذرة الرفيعة والدخن وبنسبة ٩٩٪، والشعير بنسبة ١٠٣٪. وفي الخضروات وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى حوالي ١٠٠٪، منها ٩٥,٣٪ في البطاطس، وبنسبة ٦٦٪ في البقوليات، وبنسبة ٩٤٪ في الفواكه، وفي جانب المنتجات الحيوانية بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم ١٠٧٪، وفي البيض بنسبة ٩٩٪، أما بالنسبة للقمح والأرز والزيوت النباتية والسكر فيتم توفيرها عبر قطاع التجارة الخارجية.

قدرة محدودة

وفيما يخص قطاع الصناعات التحويلية والتعدين، فما تزال قدرة هذا القطاع محدودة جداً في الوصول إلى مستويات مقبولة من تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المصنعة، حيث لم تتجاوز قيمة المنتجات المحلية المصنعة ٣٥٪ فقط من قيمة المنتجات الصناعية المستهلكة في الاقتصاد اليمني خلال العام ٢٠٢٢، فضلاً عن تركزها الشديد في مجموعة صغيرة من المنتجات الصناعية، فإلى جانب الصناعات الاستخراجية المتمثلة في استخراج النفط والغاز والصناعات المرتبطة بها والتي تستحوذ على حوالي ٣٣٪ من قيمة الناتج الصناعي، تأتي صناعة المواد الغذائية والمشروبات في المرتبة الثانية بنسبة ٢٧,٣٪ من قيمة ناتج القطاع، ثم منتجات المعادن بنسبة ٧٪ ومنتجات التبغ بحوالي ٦,٦٪ و الصناعات الإنشائية ب٦,١٪، ثم بقية الصناعات والمنتجات.

عوامل مؤثرة

ومن أبرز العوامل المؤثرة على الإنتاج المحلي: الموارد الطبيعية المتمثلة بالموارد النفطية والغازية، الموارد الإنشائية والمعدنية، الموارد الزراعية، الموارد السمكية المنتشرة على شريط ساحلي يتجاوز ٢٥٠٠كم، الموارد السياحية المتعددة والمتمثلة في بقايا الحضارات اليمنية القديمة.

ثم العوامل الاقتصادية المتمثلة بحجم السوق الاستهلاكية، السياسات الاقتصادية الحكومية (المالية والنقدية والتجارية، الاستثمارية).

تليها العوامل الاجتماعية: المتمثلة بالتعليم والتدريب، الصحة، الثقافة والمجتمع وأخيراً العوامل التكنولوجية: المتمثلة الاستثمار في البحث والتطوير والذي يؤدي إلى ابتكار منتجات جديدة وعمليات إنتاج أكثر كفاءة، إلى جانب أتمتة العمليات مما يزيد من سرعة الإنتاج ودقته، تسهيل إدارة سلسلة التوريد، وتوفير الطاقة والموارد ،وخلق فرص عمل جديدة.

أدوات فعالة لتةجيه الاقتصاد الوطني

و تعتبر السياسات الاقتصادية أداة قوية لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو تحقيق أهدافه المنشودة والتي من أهما زيادة الإنتاج المحلي من السلع المختلفة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تهيئة بيئة استثمارية وبيئة أعمال ملائمة وجاذبة للمنتجين المحليين والمستثمرين، إلى جانب تشجيع عمليات الابتكار والتطوير، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وانطلاقاً من الأولويات القصيرة الأجل، والمتوسطة، وطويل الأجل التي تضمنتها أجندة عمل القطاع الخاص ٢٠٢٥، والتي تعد بمثابة العمود الفقري لعملية التعافي وإعادة الإعمار الشاملة في البلاد من وجهة نظر القطاع الخاص وبما يزيد من دور وأهمية وعمق الشراكة في التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من السياسات والإجراءات اللازمة لنمو وزيادة الإنتاج المحلي تستهدف تحقيق زيادة الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات المختلفة وبصورة تسهم في التقليل من الاعتماد على الواردات، وتعمل على تعزيز الانتعاش والنمو الاقتصادي في اليمن.، إلى جانب المساهمة في إنعاش وتعزيز الوظائف المحلية، وخلق وظائف جديدة في الاقتصاد تساهم في التخفيف من حدة البطالة والفقر في المجتمع، بالإضافة للمساهمة في إيجاد حلول مستدامة للاستجابة للأزمات والصدمات المحلية أو الخارجية التي تواجهها اليمن، وبصورة تسهم في تعزيز الأمن الغذائي للمواطن اليمني، إلى جانب تحقيق الاستثمار الجيد والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها اليمن وتعزيز دورها في تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي للسكان

الاتحاد العام
الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

نشرة اقتصادية يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية | العدد الثالث/ نوفبر 2024

الاتحاد ومنظمة العمل الدولية ينفذان الدورتين الثانية والثالثة من البرنامج التدريبي-- المتقدم في الطاقة الشمسية

في إطار البرنامج التدريبي الذي يهدف إلى رفع قدرات الفنيين العاملين في قطاع الطاقة المتجددة نفذت الدورتان التدريبيتان الثانية و الثالثة من البرنامج التدريبي المتقدم في الطاقة الشمسية لتصميم وتركيب وتشغيل منظومات ضخ المياه بالطاقة الشمسية، والذي يأتي في إطار أنشطة مشروع دعم سبل المعيشة والأمن الغذائي والتكيف مع المناخ بدعم من الاتحاد الأوروبي والحكومة السويدية وتنفيذ منظمة العمل الدولية في إطار الشراكة مع الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية.

حيث هدفت الدورة الثانية التي نفذت في محافظة عدن على مدى أسبوعين لإكساب ٢٠ متدرباً المهارات والمعارف والخبرات اللازمة في تصميم وتركيب وتشغيل منظومات ضخ المياه بالطاقة الشمسية.

و قد شكر الأستاذ أبوبكر باعبيد نائب رئيس الاتحاد رئيس غرفة عدن، منظمة العمل الدولية على دعمها المستمر للاتحاد والغرف التجارية الصناعية في مختلف المجالات.

مؤكداً: أن هذا البرنامج سيساهم في تطوير ورفع القدرات البشرية اللازمة لقطاع الطاقة المتجددة في الاتحاد، وبما يتماشى مع تطوير المهارات والقدرات الفنية اللازمة التي يحتاجها سوق العمل.

كذلك هدفت الدورة الثالثة التي نفذت في مقر الاتحاد لإكساب ٢٥ متدرباً من عدة محافظات المهارات والخبرات اللازمة لتصميم وتركيب وتشغيل منظومات ضخ المياه بالطاقة الشمسية، وكذلك ربط المشروعات الصغيرة للطاقة المتجددة مع كبار المنتجين و التجار في هذا المجال.

و أكد نائب رئيس الاتحاد الأستاذ محمد محمد صلاح أن هذا البرنامج يعكس الشراكة الفاعلة بين الاتحاد ومنظمة العمل الدولية وبشكل خاص مع لجنة الطاقة المتجددة، الأمر الذي يواكب توجه الاتحاد لدعم القطاع الخاص ممثلاً بقطاع الطاقة الذي يتوسع بشكل متزايد يتطلب بذل المزيد من الجهود لتطوير الإمكانيات والقدرات في هذ الإطار، داعياً المتدربين إلى الاستفادة القصوى من البرنامج التدريبي وعكس ما اكتسبوه من مهارات وخبرات في مناطق عملهم، حيث أنهم سيمثلون قاعدة فنية لهذا القطاع في تقديم الدعم اللازم للمؤسسات والأفراد الذين يستخدمون المضخات التي تعمل بالطاقة الشمسية.

كما تقدم نائب رئيس الاتحاد: بالشكر لمنظمة العمل الدولية على ما تقوم به من جهود لتطوير منظمات الأعمال في مختلف المجالات، ممثلة بالأستاذ علي دهاق المنسق الوطني لمنظمة العمل الدولية والأستاذ توفيق جابر منسق مشروع دعم سبل المعيشة والأمن الغذائي والتكيف مع المناخ.

ووجه الشكر لكل من ساهم في إنجاح البرنامج التدريبي وعلى رأسهم المدربان الأستاذ محمد المقطري و الأستاذ وهيب القباطي، ولجنة التنسيق للبرنامج من موظفي الاتحاد، وشركات الوهباني و البكري و النصر سولار و الراعبي و القصم التي دعمت البرنامج وساهمت في نجاحه.

بدوره أوضح مدير عام الاتحاد الأستاذ محمد قفله: أن التنسيق بين الاتحاد و منظمة العمل الدولية دوماً كان ناجحا ومثمراً، حيث ساهمت البرامج التدريبية النموذجية التي نفذتها المنظمة بالتعاون مع الاتحاد في تطوير قدرات مئات الأشاص وتأهيلهم للحصول على العديد من فرص العمل.

مؤكداً: إن هذا البرنامج يأتي تأكيداً للجهود والنجاحات التي تحققها لجنة الطاقة المتجددة في الاتحاد، الأمر النابع من وعيها للمستقبل الواعد لهذا القطاع الهام والحاجة المتزايدة لتطوير قدرات العاملين فيه.

فيما أكد السيد أحمد جمال مدير الوحدة التنسيقية للبرنامج المشترك أنه سعيد بأن يكون مطلعاً على هذا النجاح الذي يحققه البرنامج التدريبي، وعبر عن شكره للاتحاد العام الذي بادر إلى تنفيذ البرنامج التدريبي بشكل مباشر بعد توقيع مذكرة التفاهم وهو ما يعبر عن مدى اهتمامه وتحمله للمسؤولية الملقاة على عاتقه تجاه القطاع الخاص اليمني.

وتمنى من المتدربين أن يكونوا قد استفادوا من البرنامج التدريبي الذي يعد من أهم البرامج التدريبية المتخصصة، لتوسيع مهاراتهم وفرصهم في سوق العمل، متطلعاً بأن ينقل المتدربون ما أخذوه خلال البرنامج إلى مناطق عملهم وزملائهم من الفنيين الذين لم يتسن لهم المشاركة في هذا البرنامج.

ودعا السيد جمال الاتحاد ومنظمة العمل إلى تنفيذ عملية المتابعة المستمرة مع المتدربين والتنسيق معهم لنقل مهاراتهم إلى مناطقهم وأماكن عملهم.

بدوره أوضح السيد تمسجن تريسيو مدير المشروع من جانب منظمة العمل الدولية: أن هذا البرنامج يأتي اعتماداً على مخرجات برنامج التلمذة المهنية الذي نفذته منظمة العمل الدولية في وقت سابق، مؤكداً أن هدف التدريب هو التشبيك الفعال بين شركات القطاع الخاص و المؤسسات المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة والمؤسسات الصغيرة والفنيين العاملين في هذا المجال وخلق بيئة ملائمة للشراكة بينها.

كما سيساهم البرنامج التدريبي في تطوير قدرات العاملين في مجال الطاقة الشمسية بالشكل الذي يتلاءم مع التوسع في قطاع الطاقة المتجددة، وسيعمل على توفير العديد من فرص العمل.

وقد شكر تمسجن قيادة الاتحاد ممثلة بالأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس الإدارة والأستاذ محمد محمد قفله المدير العام للاتحاد وفريق التنسيق على الجهود التي بذلت من أجل إنجاح البرنامج التدريبي، وعملوا على تنفيذه بشكل متميز.

مؤكداً أن الاتحاد العام هو شريك أساسي لمنظمة العمل الدولية خاصة في هذه المرحلة، ونجاح هذا البرنامج يشجع للبحث عن برامج أخرى تساهم في تطوير أداء القطاع الخاص، من خلال الاتحاد ولجنة الطاقة المتجددة، مؤكداً أن هناك فرصاً كبيرة لرعاية قطاع الطاقة المتجددة كقطاع واعد و بحاجة للمزيد من الاهتمام.

من جانبه أوضح الأستاذ توفيق جابر: أن البرنامج يؤدي إلى انسياب هذه المهارات و توسيع استخدام الطاقة المتجددة والتعامل مع هذه التقنيات الحديثة بشكل سليم ومستدام و خاصة أنه تم اختيار المتدربين بعناية فائقة، بحيث يتم تحقيق أهداف البرنامج

كما سيساهم في بناء وتطوير قاعدة بيانات بالفنيين المتخصصين في هذا المجال، مؤكداً أن من أهم مخرجات البرنامج التدريبي هو تحديث و تطوير المناهج اللازمة لربط الفنيين بمتطلبات سوق العمل.

بدوره أكد الأستاذ أحمد محمد زبارة رئيس لجنة الطاقة المتجددة: أن هذا القطاع يعول بشكل كبير على المهارات والخبرات التي سيخرج بها المشاركون في هذا البرنامج التدريبي، نوعاً وكماً.

وقد شكر المدربان محمد المقطري ووهيب القباطي المتدربين على تفاعلهم وتجاوبهم خلال الدورة، حيث كانوا مجموعة متميزة ومتفهمة الأمر الذي ساهم في نجاح التدريب وتحقيق أهدافه.

و تخللت الجوانب النظرية من البرنامج تدريبات تطبيقية عملية، قاموا خلالها بزيارات ميدانية لتركيب المضخات لدى المؤسسات التي تستخدم المضخات التي تعمل بالطاقة الشمسية.

وقد عبر المشاركون في البرنامج عن استفادتهم الكبيرة من محاور البرنامج و ملامسته لاحتياجاتهم و متطلباتهم المهنية التي ستساعدهم في تطوير مهاراتهم بشكل متكامل يساهم في تطوير قدراتهم في الجوانب النظرية والتطبيقية.

وقد وزعت على المتدربين شهادات المشاركة، وحقائب الأدوات التي تساعد الفنيين في تنفيذ الأعمال في الميدان وعدد من الهدايا العينية الأخرى.

تونة البيت فخر لكل بيت

صنعاء 01224700
عدن 772375555
الحديدة 03220092

شركة شماخ للتجارة العامة

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية
صوت القطاع الخاص في اليمن

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية هو الممثل الرسمي للقطاع الخاص في اليمن ويسعى دوماً لأن يكون شريكاً فعالاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، ولتحقيق ذلك يقدم الاتحاد خدمات متعددة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتوفير الوقت والجهد.

Al Zubairi Street / Opposite Arab Bank / Sana'a / Republic of Yemen

شارع الزبيري / مقابل البنك العربي / صنعاء / الجمهورية اليمنية

+ 967 1 514 125 (7)

+ 967 1 261 269

P.O.Box 16992

info @ fycci-ye.org

WWW. fycci-ye.org